

المشاورات الإقليمية الافتراضية لغرفة دعم المجتمع المدني

– المجموعة الثالثة

يونيو ٢٤ - ٢٥، ٢٠٢١

مخرجات وتوصيات اجتماع المجموعة الثالثة المشاركون المتواجدون في شمال غربي سوريا وتركيا

فهرس

1	مخرجات وتوصيات اجتماع المجموعة الثالثة
2	الجلسة الأولى: الإطار السياسي والعملية الدستورية
3	الجلسة الثانية: الإطار الإنساني والحماية
4	الجلسة الثالثة: الحيز المدني والأدوار
5	الجلسة الرابعة: الحوكمة الرشيدة للغرفة المدنية
6	ملخص الجلسة

الجلسة الأولى/ الإطار السياسي والعملية الدستورية

المدخلات وتحليل السياق:

- ◆ القضية السورية ليست أزمة في الدستور، ولكن في تسلط الأدوات التنفيذية عليه
- ◆ يوجد مشكلة بالنص الدستوري وفي التطبيق لكن الاستعصاء سياسي وليس دستوري
- ◆ العقدة الدستورية هي جزء من الحل السياسي. واعتبارها بوابة عبور للحل السياسي أصبح قيد التشكك وتحول لكسب وقت أكثر منها بوابة اختراق الاستعصاء.
- ◆ الضامن ما يزال 2254 لكن ترجمته ما تزال أحادية الجانب مطلوب اعتماد استراتيجيا أكثر التزاما بمحتوى القرار الأممي وتطوير بدائل مناهضة لكسب الوقت، واعتماد جداول زمنية.
- ◆ عبارة الملكية السورية هامة ومفتاحية، لكن الواقع يؤكد تقلص هذه الملكية وانتقال إرادة الحل الى خارج دائرة السوريين لذلك تشدد تصريحات المبعوث على الدعم الدولي لتيسير الانتقال واستراتيجيا خطوة مقابل خطوة أصبحت أكثر صعوبة بسبب الأعداد الكبيرة من المتدخلين
- ◆ تأمين بيئة آمنة شرط مهم لإتمام عملية دستورية ناجحة، ما نشاهده تعطيل في العملية الدستورية واستعادة أجواء تصعيد لمزيد من التعطيل، ثم انتخابات رئاسية تهدف نفس أي فرص للحل.
- ◆ الدستور هو عقد اجتماعي وأحد مكونات الحل السياسي، ولكن ما يحدث حالياً بسوريا شيء مختلف، لا يمكن انتاج دستور مع بيئة عنف ما تزال موجودة. ان المسار العام وعدم تقدم أي خطوة في عملية بناء الثقة يزيد العنف انهارا ولا تشكل القضية الدستورية ضامنا لعدم استمرار ذلك.
- ◆ الخطوة الأولى للبدء بأي عملية سياسة يجب ان تسبقها الإفراج عن المعتقلين ومعرفة مصيرهم

توصيات عامة حول هذا المحور:

- ◆ يجب أن تستند عملية الصياغة الدستورية إلى مجموعة من المبادئ الجوهرية، ومنها: الشفافية، والتشاركية، وتغليب روح التوافق والإجماع، والعهد الوطنية (أن تكون عملية بأيادي سوريين ومن أجل سورية) وتلقى تيسيرا دوليا.
- ◆ إيجاد إطار قانوني انتقالي يضمن حقوقاً وحريات جوهرية، ويقدم خارطة طريق لعملية التفاوض على صياغة الدستور الدائم، وضمانات دستورية، يتم التوافق عليها.

توصيات خاصة بالمجتمع المدني والمنظمات:

- ◆ الانخراط بتوسيع دائرة النقاش العام على مستوى المجتمع والتحضير لنقاش علني في حال الانتقال لمراحل الصياغات، تحويل النقاش الدستوري الى قواعد بناء العقد الاجتماعي.
- ◆ على الرغم من الإشكاليات بسبب غياب وضوح اليات التمثيل والمعايير- بكون الشخصيات في الثلث الأوسط وضعت حسب توافقات دولية - لا مشكلة بتعزيز قنوات التواصل مع أعضاء الثلث الأوسط الراغبين بفتح مساحات النقاش والرؤية والتفاعل، على العرقة المدنية أن تصنع قنوات تواصل فعالة لضمان إيصال القضايا الجوهرية المجتمعية للنقاش. على راس ذلك إنضاج تشريعات تحمي مساحات العمل المدني كجزء من نظام الحريات.
- ◆ مسألة الحريات العامة يمكن ربطها بطي ملف الاعتقال السياسي، وتبييض السجون من الانتهاكات ووضع مسألة المفقودين والمغيبين قسريا موضع المساءلة.

- ◆ كل تقدم في عمل اللجنة الدستورية وبخاصة إذا توافق مع القيم المدنية وبكونه بوابة للانتقال السياسي يمكن دعمه وبالمقابل كل تعطيل والتمسك بالاستعصاء يلقي على المجموعات المدنية تحديد مواقف واضحة من آلية العمل في اللجنة الدستورية وإعلان ذلك بجرأة، وتضمن ما يمكن من أعضاء الثلث الأوسط

الجلسة الثانية / الإطار الإنساني والحماية

القضايا الملحة والحساسية

1- مسارات المساعدات الإنسانية

- ◆ رفض " عبر الخطوط" لأن الأمر ليس عبارة عن إدخال بضائع فقط وإنما الإطار القانوني لإدارة المشاريع هي المهمة وأيضاً خصوصية وبيانات المستفيدين.
- ◆ المشكلة الأبرز هي الحماية وإذا حلت القضايا الإنسانية فستحل المشاكل تبعاً
- ◆ لا يمكن الوثوق أن اليد المسؤولة عن القصف المدفعي والجوي عبر الخطوط هي ذاتها ان تتحول الى يد تأمين مساعدات عادلة عبر الخطوط.
- ◆ مجمل النشاط العسكري لدمشق وحلفائها، هدفه شل نظام المساعدات الإنسانية وتطبيق سياسة حرمان وتفكيك البنى التحتية ونظام الخدمات، والشواهد لا تحصى. كل المطالبات بفصل الملف الإنساني بالكامل عن العملية السياسية لم تنجح، وهذا الاستمرار في تحويل القضايا الإنسانية الى تجاذبات دولية وتفاوض واستثمارها كأدوات حرب، ينسحب على ملف المعتقلين والمغييبين والتهجير القسري.
- ◆ إيقاف استهداف المنشآت الحيوية وحماية المنشآت الإنسانية، مع إعادة تقييم ميكانيزم التصريح عن الاحداثيات.
- ◆ توفير بيئة آمنة كمطلب ملح في ظل ما نشهده من خروقات وتصعيد ليس فقط لإتمام العملية الدستورية، بل للحفاظ على أرواح السكان وتجنب موجات النزوح التي بدأت تظهر من جديد وما تحمل من تداعيات انسانية واقتصادية
- ◆ وضع اللاجئين في تركيا: يزداد الخوف والقلق وعدم الاستقرار وخاصة الان في تركيا في ظل استخدام ملف المهاجرين في تجاذبات القوى السياسية التركية، أو في استثماره في التفاوض على الشراكة الأوربية، يتصاعد خطاب كراهية وتحميل قوى المعارضة المهاجرين السوريين مسؤولية التضخم الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة وتبقى قضية عدم تسييس ملف اللاجئين عملاً مهماً ويجب طرحها في مختلف المحافل وبالذات في مؤتمر بروكسل لدعم مستقبل سوريا والمنطقة.
- ◆ الوضع الاقتصادي والحالة المعيشية المتدهورة في المخيمات خصوصاً بعد تناقص التمويل المقدم وجائحة كورونا والجفاف غير المسبوق تشكل تهديداً كبيرة على المجتمع.

2- قضايا قانونية ذات أبعاد إنسانية

- ◆ الوضع الاقتصادي والحالة المعيشية المتدهورة في المخيمات خصوصاً بعد تناقص التمويل المقدم وجائحة كورونا والجفاف غير المسبوق تشكل تهديداً كبيرة على المجتمع.
- ◆ حفظ حقوق المدنيين في ظل القوانين المخالفة للدستور (قونة المصادرة - وتكريس التهجير بقوانين نزع الملكيات)

- ◆ رفض تحويل الحق في الوثائق القانونية (هويات - جواز السفر) الى أدوات ضغط وابتزاز
- ◆ قضية المعتقلين والمطالبة بالإفراج عنهم ومعرفة مصيرهم والعمل على هذا الملف يجب أن يكون من أولويات المبعوث ونائبته والمجتمع الدولي حيث يجب وضع الية فعلية لحلها بشكل اساسي وتشكيل لجان قضائية لتوثيق حالات الاعتقال
- ◆ وحول السيناريو الأسوأ بحالة فيتو روسي على تمديد قرار مجلس الأمن حول المساعدات عبر الحدود نقتراح:
- ◆ تحويل التمويل الخاص بوكالات الأمم المتحدة إلى منظمات دولية غير حكومية، توزع الدعم المقدم إلى الجهات المحلية من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الإغاثية مع ضمان مشاركة أوسع للمنظمات المحلية في تنفيذ المشاريع بما يحقق مبدأ تمكين المجتمع المحلي المتفق عليها ضمن الصفقة الكبرى.
- ◆ إنشاء صندوق للتمويل الإنساني ويكون خاصا بسوريا بدلا من صندوق التمويل الإنساني الخاص بالأمم المتحدة، وإنشاء كتل تنسيق رئيسية موزعة على مناطق سوريا الخارجة عن سيطرة النظام السوري.

الجلسة الثالثة/ الحيز المدني والأدوار

أولا: موارد السلام غير المستثمرة

- ◆ إنشاء صندوق للتمويل الإنساني ويكون خاصا بسوريا بدلا من صندوق التمويل الإنساني الخاص بالأمم المتحدة، وإنشاء كتل تنسيق رئيسية موزعة على مناطق سوريا الخارجة عن سيطرة النظام السوري.
- ◆ تفتقر المساحة المدنية كغيرها من دوائر الفعل والشأن العام الى ديناميكية الجيل الشاب من فتيات وشبان سوريا، هم نسبة تزيد عن نصف السكان لكن ماكينات صنع القرار هي ماكينات متقدمة بالعمر سنا وفكرا وتعود لمدارس سياسية عتيقة واقصائية، وينعكس ذلك على تقليديتها وعدم ميلها للتجديد اذا لم نقل جمودها المعرفي وعدم مواكبتها للتطورات العالمية.
- ◆ بدون القوى الشابة والنساء وانخراطهما المباشر في قضايا الشأن العام يبدو الحلم بمستقبل سوري واعد امرا متعذرا.
- ◆ لقد تحررت طاقات كبيرة خلال العقد الماضي وقدمت نماذج مضيئة في العمل التطوعي والمبادرات، وهي جديرة بمنحها وصولا أوسع لمراكز صنع القرار والثقة بتجربتها، لا شك ان انتزاع تلك المساحة من التأثير سيكون له أثر واضح في ابتكار وابتداع حلول جريئة وخلاقة، يجب عدم التردد عن تأمين مزيد من الفرص.
- ◆ يجب إدراك دور الفرق التطوعية والمبادرات الشبابية غير المرخصة كونها المنصة التي تجمع النسبة الأكبر من الشباب، الشباب غير متواجد بشكل كافي في المنظمات، وهذا امر طبيعي كونهم متواجدين في الجامعات والفرق التطوعية. لذا لا بد من تطوير اليات تمثيل لهم تتجاوز الاجراءات القانونية والادارية الخاصة بالمنظمات أو إيجاد إطار قانوني خاصة بهم.
- ◆ ولا بد من التعامل الجدي مع ملف الأشخاص ذو الإعاقة المستمر بالتوسع طالما هناك عمليات عسكرية وألغام ومخلفات ذخائر
- ◆ نحن نتحدث عن (HNAP28) % من السوريين وتمثيلهم مهم أيضا في دوائر صنع القرار والإنصات بتمعن الى رؤاهم وأدوارهم في الحل، هذه بعض مصادر السلم المجتمعي التي ما تزال بعيدة عن الزج بطاقتها في العملية.

ثانيا: مزود خدمة أم مؤثر في السياسات

- ◆ ما تزال الهوية لخارطة المنظمات السورية تتأرجح بين مزود الخدمة وهو تعويض عن غياب الدولة المسؤولة والمؤثر في السياسات وهو الدور الأسمى للعمل المدني، يلعب ضغط بيئة الطوارئ التي لا تتوقف كعامل يكبح الانتقال من الدور الأول نحو الثاني، وأيضا التماشي مع سياسات بعض المانحين وحدائث التجربة المدنية على العموم. ما يمكن تدعيمه هو تشجيع مبادرات العمل التشاركي، وإعادة التوازن في العلاقة مع قوى المجتمع السوري والدفاع عن نزاهة وشرف العمل المدني بتقديم مزيد من النماذج الإيجابية وهذا رهن أيضا بتحقيق شفافية ومحاسبة وكشف حساب دقيقة عن الإنجاز.

الجلسة الرابعة: الحوكمة الرشيدة للغرفة المدنية

قضايا التمثيل

- ◆ ولابد من التعامل الجدي مع ملف الأشخاص ذو الإعاقة المستمر بالتوسع طالما هناك عمليات عسكرية وألغام ومخلفات ذخائر.
- ◆ يجب التعريف أكثر بالغرفة وبآليات اختيار الممثلين والادوار داخل الغرفة (هل يوجد منسق للغرفة؟ هل يوجد أذوار للأعضاء في الغرفة؟ كيف يتم تشكيل مجموعات العمل؟ كيف تم اختيار مواضيعها؟)
- ◆ ندرك صعوبات إيجاد تمثيل عادل للواقع المدني، ولكن ذلك لا يمنع من البحث كل مرة عن مزيد من عمليات التضمين
- ◆ مؤسف ان تضمينا واسعا كان ليس بسبب تحديث بنية المعايير واليات الاختيار، بل بسبب جائحة كورونا، يجب الاستمرار في توسيع دائرة المشاركة وعدم العودة الى بيئة تمثيل مصغرة وانتقائية.
- ◆ مهم نقاش الإضافات النوعية للغرفة وتقييم الأداء، التوسع المدروس الذي يدعم الأهداف
- ◆ يمكن تعزيز أكثر للتمثيل ببرنامج بناء قدرات خاص يدمج المنضمين حديثا ويدمجهم بعملية تحضيرية مكثفة.
- ◆ تضمين فئة الشباب والفرق والمنظمات غير المرخصة في الحيز المدني وفي غرفة المجتمع المدني بشكل أوسع
- ◆ عدم اختزال التمثيل النسائي/ النسوي بالمجلس الاستشاري النسائي وفتح قنوات تواصل أخرى مع النساء داخل وخارج سوريا.

قضايا الدور

- ◆ عدم اختزال التمثيل النسائي/ النسوي بالمجلس الاستشاري النسائي وفتح قنوات تواصل أخرى مع النساء داخل وخارج سوريا.
- ◆ الغرفة المدنية مسار مهم ولا تتعارض مطلقا مع أي مبادرات غايتها دعم التنسيق المدني وتطوير حركة التضامن بين المنظمات في مختلف المناطق
- ◆ ليست الحوكمة انتاج جسم جديد، بل مطلوب حد متوافق عليه من تنسيق موسع
- ◆ الانتقال من العمومي الى التخصص، والتنسيق الفعال أيضا وفق الاختصاص.
- ◆ الدور الرقابي سيحتاج الى بنية مدنية أكثر تماسكا وبشكل خاص علاقة وطيدة بالمجتمع السوري ليكون هذا الدور مدعوما من القاعدة المجتمعية ومحما من قبلها

- ◆ مع انتاج أوراق عملية ومعرفية مهمة وبملكية سورية تأتي مرحلة توظيف ذلك في دفعها للتبني وحشد التأييد حولها مجتمعيًا.
- ◆ الحوارات مهمة كخطوة باتجاه بناء برامج ميدانية عملية، لا تجري الغرفة تفاوضا حول المواقف، بل تعزز قيم مدنية وتقدم عبرها رؤى وتصويبات، لكنها ليست نادي حوارٍ او معرفي فقط، عليها ان تكون إجرائية أيضا.
- ◆ المشاوورات الإقليمية عنصر مهم في توضيح خصوصيات الواقع المحلي، لكن لا يغني عن تقاطع المسارات لبناء رؤية سورية.

قضايا المساءلة

- ◆ تطوير الية تقييم وتغذية راجعة، اي الية لنشر المعلومات من غرفة المجتمع المدني ومشاركتها مع الحيز المدني، والية لضمان أخذ التغذية الراجعة بعين الاعتبار.
- ◆ لا يوجد وصول بين عمل الغرفة والحيز المدني، هي تعمل في بيئة ضيقة مطلوب كسر هذا الطوق لكي تكون مسؤولة امام من تمثلهم من منظمات أولا والمجتمع السوري ثانيا.
- ◆ منصة الحوار المدنية قد تساعد على سد هذه الثغرة بشكل محدود لكن على المنظمات ان تمارس دورا رقابيا أوسع على من يشاركوا في أنشطة الغرفة. ولا بد من حد أدنى من تخطيط مرحلي يشكل مادة متابعة وتقييم.
- ◆ من المهم أن يتم التركيز بشكل كبير على الارضية القيمة المشتركة والبعيدة عن القضايا السياسية، هذا لا يعني إبعاد الحيز المدني عن السياسة، على العكس، المقصود أن يتم تفعيل دور المجتمع المدني في السياسة كمؤثر وليس متأثرا بالتجاذبات السياسية.
- ◆ تتحدد مهمة الغرفة المدنية في إيصال صوت المجتمع الى دوائر صنع القرار، ضمن العملية التي تقودها الأمم المتحدة، وهذا معطى سياسي بالكامل، وكشف الحساب يبدأ هنا، عن درجة النجاح في إيصال هذا الصوت.

في الختام قدم المشاركون ملخص الجلسة والذي يتلخص بالتالي:

على مدى يومين ولأربع جلسات ناقش المشاركون والمشاركات في المجموعة الثالثة عدد من محاور العمل واستخلاص جملة نتائج وتوصيات تتناول المسائل الملحة حول المسار السوري وواقع العمل المدني، وبالاستناد الى مقترحات المنظمين تم تعديل محاور النقاش والإجراءات وفق التالي:

بالنظر لصغر حجم المجموعة الاتفاق على العمل طوال الجلسات كفريق واحد.

تم إقرار أربعة محاور وتخصيص جلسة لكل محور وفق التالي:

- الإطار السياسي واللجنة الدستورية
- القضايا الإنسانية والحماية
- الحيز المدني والأدوار
- حوكمة الغرفة المدنية

سجلت في بداية الجلسة الأولى حزمة أسئلة وتحفظات حول:

- آلية اختيار الميسرين/ات التي بقيت غير مفهومة ودون اطلاق على معايير الاختيار
- المجموعات الخمس وفق جغرافيا النفوذ أو الإقامة قللت من فرصة تعميق نقاش سوري سوري
- عدم اخذ رغبات الحضور اذ يتواجد نشطاء في مناطق في حينَ فعالياتهم /هن في مناطق أخرى
- رغبة البعض في تكوين صورة أشمل من خلال التعرف الى سياقات مناطق أخرى.
- وعبر الحضور عن رغبتهم بنقاش هذه النقاط مع المنظمين لتنظيم أفضل للفعالية مستقبلاً.

المشاورات الإقليمية لغرفة دعم المجتمع المدني, ٢٠٢١

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR ، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة ، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية التأمل في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria. تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية. الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

اتصال

www.cssrweb.org

البريد الإلكتروني:
contact@cssrweb.org

فريق CSSR